القدرة على الاستهلاك

أساس رقى الصناعة العالمية والمحلية

زار مصر فى الشهر الماضى خمسة من زعماء " الكونجرس " الأمريكى . وقد جاء فى تصريح لأحدهم " مستر هنرى لودج " لمندوبى الصحف قوله :

"إننا نريد سلاما للجميع، وأن نرفع مستوى المعيشة فى أنحاء العالم كافة، وبذلك تستطيع الشعوب جميعا أن تشترى بضائعنا ، لأن التجارة لا تروج مع قيام البؤس والفاقة . ولهذا كان فى مقدمة مبادئنا أن نحارب الفقر فى كل مكان " .

وهذا كلام صحيح وكلام صريح، وهو فى الوقت ذاته دليل على صحة فهم هؤلاء الناس للحقائق الاقتصادية العالمية ، التى لم نفهمها بعد ، أو فهمناها ولكننا نغالط فيها لأسباب شخصية .

" التجارة لا تروج مع قيام البؤس والفاقة"...هذا مفتاح القضية، وطبيعى أن الصناعة لا تتقدم ولا تربح إذا كانت التجارة لا تروج ، فلا فائدة إذن من توظيف رءوس الأموال فيها أو هناك فائدة ولكنها أقل بكثير مما يمكن تحقيقه لو زادت القدرة على الاستهلاك فراجت التجارة وتقدمت الصناعة .

وقد كان البعض يشكون فى نصوص ميثاق الاطلنطى ومدى تطبيقها على أمم العالم ، بالقياس الى ما حدث فى شروط ولسن الأربعة عشر التى أصبحت بعد الحرب العظمى أداة فى يد الدول الغالبة دون سواها .

ولكن يبدو فى هذه المرة أن زعماء الحلفاء قد أدركوا غلطة ساسة الحرب العظمى، وأن أمريكا بنوع خاص قد أحست عاقبة سياستهم الماضية. فعندما ثقلت أقساط التعويضات والديون على بعض الشعوب فى أوربا، وأدى ذلك الى اختلال اقتصاديات هذه الشعوب، عاد ضرر ذلك على الدول الظافرة ، وعلى الولايات المتحدة بنوع خاص . وكانت الأزمة العالمية التى تلت فترة الرخاء بعد الحرب العظمى نذيرا بفشل السياسة التى اتبعت فى إرهاق بعض الشعوب .

ولقد كان لهذه السياسة آثارها البارزة فى عجز الأمم المرهقة عن الاستهلاك مما أدى إلى تكدس المنتجات والمصنوعات فى أماكنها لزيادتها عن مقدرة المستهلكين ، فخسرت رءوس الأموال الموظفة فى الصناعة والتجارة خسارة عظيمة .

وزاد الحالة سوءا أن الشعوب المرهقة اختطت لنفسها خطة الاكتفاء الذاتى حرصا على عدم خروج النقود منها بعد استنزاف الكثير من نقودها فكفت عن الاستيراد ، وكان معنى هذا وقف دولاب الأعمال فى الدول المصدرة ووجود مشكلة البطالة التى ضجت منها أمريكا قبل غيرها ، حتى جاء الرئيس روزفلت بمشروع الانعاش الأمريكى المشهور ؛ وخلاصته أن تنفق الحكومة من الأموال المكدسة فى خزائنها على مشروعات عمرانية يشتغل فيها ملايين العمال العاطلين .

ولما طاف مستر ويلكى ببلاد الشرق الأوسط هالته حالة الفقر فيها وعرف أن فقر هذه الشعوب سبب من أسباب ركود التجارة لعدم قدرة العدد الكبير من أهلها على استهلاك ما تخرجه المصانع ، وصرح بأن هذه الشعوب لا بد أن تعيش وأن يرتفع مستوى معيشتها لتستطيع الاستهلاك .

وهكذا يفهم دؤلاء الساسة فى هذه المرة أن مصلحة دولهم الخاصة تقتضى انتشار الرخاء فى العالم والعدول عن سياسة إفقار الشعوب سواء منها المغلوبة والمستعمرة أو الشبيهة بالمستعمرات لأن هذا الإفقار يعود على صناعتهم بالخسارة والكساد :

وهذه النظرة هى نقطة التحول من السياسة القومية الضيقة إلى السياسة العالمية الواسعة ومما يجعلها قريبة إلى التحقق أنها ترتكز على مصالح اقتصادية لا على نظريات أدبية حسب مما يجعلنا نأمل فى عالم جديد .

وفى هذا المعنى يقول الرئيس روزفلت فى خطبة أخيرة له :

" لست أذيع سرا إذا قلت أن مباحثات كثيرة دارت حول العالم فيما بعد الحرب وأن تلك المباحثات قد تضاعفت فى وقت واحد فى عشرات الأمم ومئات الأمم وبين ملايين الناس ، ففى الجو شوق ، ولكنه ليس شوقا الى العودة الى ما يسمونه الأيام الطيبة الخالية بل إن عندى تحفظات جلية واضحة عما كانت عليه تلك الأيام ، ولذلك أوثر أن أعتقد أن فى الإمكان الوصول إلى أيام جديدة خيرا من تلك الأيام .

" ومن المحقق أننا نستطيع أن نخطو خطوات واسعة فى سبيل التحرر من العوز والفاقة أكثر مما تمتع به العالم حتى الآن " .

وخطب مستر إيدن وزير خارجية انجلترا فتحدث عما صرح به الرئيس روزفلت وكبار السياسيين الأمريكيين بشأن تصميمهم على العمل فى سبيل عالم تتاح لكل أمة فيه فرصة لتحسين حياتها الخاصة ، وترقية مواردها لمصلحة الجميع . ثم قال : إن هذه التصريحات مشجعة ومطمئنة جدا وسنكون مستعدين جميعا للعمل معهم .

ثم تكلم عن الاصلاحات التى يجب الأخذ بها بعد الحرب فقال : " يجب ألا نصبر مرة أخرى على حالة البطالة ، والتناهى فى الغنى مع التناهى فى الفقر ، وحرمان الكثيرين من فرص الحياة " .

* * *

رفع المستوى الاقتصادى للشعوب والأفراد هو السياسة العالمية التى ينتظر انتهاجها بعد الحرب ، لا لأن المبادئ الانسانية السامية توحى بذلك ، بل لأن المصالح الاقتصادية العاجلة ، تحتمها والنظرة الاقتصادية السليمة تعززها .

وقد آن لنا أن نعرف هنا فى مصر حقيقة هذا الاتجاه العالمى . وأن يعرف أصحاب رءوس الأموال أن مصلحتهم الحقيقية تحتم عليهم العمل لرفع مستوى القدرة على الشراء بين الجمهور ، وذلك لا يتأتى إلا برفع مستوى الدخل الفردى ، أى برفع الأجور ، ومقاومة الفقر الذى يعجز الفقراء عن الشراء .

والصناعات المصرية يجفل أصحابها من كلمة " رفع الأجور " لأنهم جهلاء لا يدركون اتجاهات العالم الاقتصادية ، ولا يدركون المبادئ الاقتصادية السليمة . ولن ينتظر لهذه الصناعات الازدهار والتوسع إلا حين يرتفع مستوى الدخل الفردى للعمال والفلاحين — وهم ملايين — فيقبلون على استهلاك هذه المنتجات التى تعتمد فى حياتها وانتشارها على عدد ضئيل من السكان هم الموظفون والأثرياء ، وعددهم لا يتجاوز المليون بينما هناك نحو ستة عشر مليونا يكادون يعجزون عن شراء هذه المنتجات إلا فى حدود ضيقة .

ولا بد أن أصحاب رءوس الأموال الموظفة فى الصناعات المصرية القائمة الآن يحسون بأثر الحرب فى رواج الصناعة الحالية . ولعل معظمهم بجهلهم يفهمون أن امتناع الواردات هو وحده السبب فى هذا الرواج . ويغفلون عاملا أهم وهو ارتفاع المقدرة على الشراء بسبب زيادة دخل بعض الطوائف الآن لارتفاع الأجور فى الأعمال العسكرية وسواها مما أوجد نقودا فى أيدى الكثيرين ممن كانوا لا يعرفون وجه النقود .

فهذا الرواج ليس ناشئا عن عدم الواردات فحسب ، ولو ظل ألوف بل ملايين العمال عاجزين عن الشراء كما كانوا قبل الحرب لما كان لعدم الاستيراد إلا أثر ضئيل فى رواج المصنوعات المحلية ، لأن المقدرة على الشراء هى التى تحدد كمية الاستهلاك .

والمقدرة على الاستهلاك لا تتوقف على زيادة الأجور وحدها ، ولكنها تتوقف على عوامل أخرى كثيرة يمكن أن تنتظمها سياسة عامة ، هى سياسة رفع مستوى الطبقات الفقيرة وتيسير الحياة عليها بجميع الطرق الممكنة .

ومن هذه الطرق مراعاة تخفيف الضرائب عنها سواء أكانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة فكل قرش يتوفر فى يد الرجل الفقير من الضرائب سينفقه فى شراء بعض لوازمه . لأنه لا يستطيع كنزه وادخاره بسبب نقص دخله — مهما كبر — عن الوفاء بجميع ضروريانه.

وليست الضرائب المباشرة إلا الجانب الأقل مما يدفعه الافراد من ضرائب . إذ أنه يؤدى بجانبها ضرائب غير مباشرة فى رسوم الانتاج على مستهلكاته وأقواته ، وأجور نقل هذه المستهلكات والأقوات . فكل ارتفاع فى رسوم انتاج المواد الضرورية وكل ارتفاع فى أجور نقلها معناه تكليف المستهلك بأداء هذه الزيادة فى الحقيقة ، وخفض قدرته على الشراء بمعدل هذه الزيادة .

والأمم الواعية تخفض هذه الضرائب على الضروريات اللازمة للملايين من الفقراء وتزيد فى الضرائب على الكماليات التى يستهلكها عدد محدود من الأغنياء ، وبذلك تساعد الطبقات الفقيرة على الاستهلاك الذى ينتج بدوره حركة رواج فى الصناعة والتجارة تعم البلاد ، وينتفع بها الأغنياء والفقراء على السواء .

ليست مصالح الطبقات الفقيرة إذن بمعزل عن مصالح الطبقات الغنية ، وفائدة العمال ليست دائما على حساب أصحاب العمل . ولكن المسألة فى حاجة إلى نظرة أوسع من النظرة الحالية وإلى تفكير اقتصادى أسلم من التفكير المحدود .

فما لا شك فيه أن رءوس الأموال الموظفة فى الصناعة خاصة ستزداد ربحا ، إذا زاد دخل العمال والصناع وسواهم من الطبقات الفقيرة التى لا تشترى الآن من منتجات هذه الصناعة أو تشترى منها مقادير ضئيلة ، ولو زاد دخلهم لأقبلوا تبعا لذلك على شراء هذه المنتجات . وإذا كانت هذه الصناعة قد وصلت إلى تقدمها الحالى ورواجها لأن عملاءها يعدون بعشرات الألوف ، فكم تتقدم وتروج حين يصبح عملاؤها وهم يعدون الملايين ؟

إن كل ما نحتاج إليه سياسة بعيدة النظر تدرك تشابك المصالح بين جميع الأفراد وجميع الطبقات ، كما أدرك الانجليز والأمريكان تشابك المصالح بين جميع الأمم والشعوب . وحين يدرك أصحاب رءوس الأموال فى مصر هذه الحقيقة سيحل كثير من المشاكل الاجتماعية التى يقف فى طريق حلها قصر النظر والجهل بالاتجاهات العالمية فى العصر الحديث .